محاوره تتعلق بالاستثمارات والصندوق السيادي والعجز الاكتواري وعدم تنفيذ الميزانية

مجلس الأمة يناقش طلب الاستجواب المقدم لوزير المالية .. اليوم

رياض العدساني

مجلس الأمة

نايف الحجرف

يعقد مجلس الأمة جلسته العادية اليوم وغدا ومن أبرز بنود جدول أعمالها نظر الطلب المقدم لاستجواب وزير المالية الدكتور نايف الحجرف بصفته والمقرر تحديد موعد مناقشته.

ويشمل طلب استجواب وزير المالية المقدم من النائبين الدكتور بدر الملا ورياض العدساني في 28 مايو الماضي خمسة محاور يتعلق الأول بـ«تنفيذ الميزانيات والحسابات الختامية».

أما المحور الثاني فقد خصصه مقدما الطلب بحسب ما جاء في صحيفة الاستجواب لـ«الاستثمارات وأبرز المعوقات» في حين يعنى المحور الثالث وفق رأي النائبين بـ«الإضرار بالمتقاعدين والمؤمن لهم».

ويتناول المحور الرابع من الاستجواب ما وصفاه بـ«انتهاج سياسة غير حصيفة في إدارة أصول الهيئة العامة للاستثمار» في حين تطرق المحور الخامس لـ«امتناع الوزير عن الإجابة عن الأسئلة البرلمانية» وفق ما تقدم به النائبان.

وكان وزير المالية أكد في وقت سابق أن أداة الاستجواب حق أصيل كفله الدستور للنائب و«سنتعامل مع الاستجواب وفق الأطر الدستورية فلا يوجد ما نخشاه خصوصا أننا ننعم بالديمقراطية التي رسم ملامحها الدستور الذي أقسمنا على احترامه».

واعتبر الوزير الحجرف الاستجواب المقدم «فرصة مناسبة» لتوضيح الجهود التي قام بها مع المسؤولين في الجهات التي يشرف عليها لمعالجة كثير من الملفات التي تضمنتها صحيفة الاستجواب مشددا على أن «المصلحة العامة والحفاظ على المال العام هدفنا الذي لم ولن نحيد عنه برا بقسمنا».

من ناحيته أكد عضو مجلس الأمة رياض العدساني أحد مقدمي الاستجواب أهمية القضايا التي يتضمنها استجواب وزير المالية د.نايف الحجرف والتي تتعلق بالاستثمارات الخارجية والداخلية والصندوق السيادي والعجز الاكتواري وعدم تنفيذ الميزانية بالشكل الصحيح.

ووصف العدساني في تصريح بمجلس الأمة أمس تلك القضايا بالملحة بما تتضمنه من مشاكل ضخمة تتعلق بمخالفة النظم واللوائح في قانون الميزانية والحسابات الختامية التي لا تعكس واقع الميزانية.

وبين أن هناك اختلاسات واستباحة للمال العام في قضايا عديدة من بينها عدم التعامل بالشكل المطلوب مع قضية المدير الأسبق لمؤسسة التأمينات الاجتماعية ، وكذلك قضية التجاوزات الصارخة في صندوق الموانئ.

وقال إن هناك نقصًا في التقارير الواردة من وزارة المالية ومخالفات كثيرة، بالإضافة إلى اعتماد الحكومة الكلي على الصادرات النفطية، مؤكدا انخفاض استثمارات مؤسسة التأمينات الاجتماعية العام الحالي.

وطالب وزير المالية بضرورة توضيح جميع محاور الاستجواب والية العمل في الاستثمارات القادمة، وأن تكون هناك شفافية ووضوح وعدالة خاصة فيما يتعلق بقيمة الأصول في دمج البنكين الأهلي المتحد وبيت التمويل الكويتي والتي تقدر بـ 90 مليار دولار.

وبين أن المحاسبة تأتي بناء على حجم المشكلة الكبيرة التي نمر بها خاصة في الاستثمارات وطريقة تنفيذ الميزانية والصرف على حساب العهد وعدم تحصيل الديون المستحقة والتي تقدر بمليار و300 مليون دينار، وعدم توريد الأرباح المحتجزة لخزينة الدولة.

وأضاف «أطالب النواب بتحكيم ضمائرهم وأنا أثق فيهم، وغالبيتهم يتذمرون من آلية تنفيذ الميزانية وعدم التطبيق الفعلي للوائحها». مستغربًا الإهمال والتسيب واللامبالاة في تعامل غالبية الجهات الحكومية مع تلك القضية.

وأوضح أن عمليات النقل بين بنود الميزانية هي من كشفت الاختلاسات في قضية بند الضيافة لوزارة الداخلية المنظورة في القضاء حاليًا، مشددًا على ضرورة التزام كل الجهات بقواعد الميزانية وعدم القيام بأي عمليات نقل بين بنود الميزانية إلا عن طريق مجلس الأمة.

وقال العدساني «نحترم جميع الشخوص ولكننا نحاسب الوزير على أدائه في الهيئات والوزارات التي يشرف عليها، مستندين على حقائق وبيانات ستوضحها للشعب الكويتي في استجوابنا غدًا». مؤكدا أن الاستجواب سيعالج الانحراف السياسي الموجود والمخالفات المالية التي يفترض أن تتفاداها وزارة المالية.

في هذا الشأن أعطت المادة رقم (100) من الدستور الكويتي الحق «لكل عضو من أعضاء مجلس الأمة أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء وإلى الوزراء استجوابات عن الأمور الداخلة في اختصاصاتهم».

ولدى تسلم رئيس مجلس الأمة بالإنابة عيسى الكندري طلب الاستجواب وقتئذ أعلن إدراجه على جدول أعمال جلسة 11 يونيو «اليوم» واتباعه كل الإجراءات اللائحية بإبلاغ سمو الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء والوزير المعني بالاستجواب.

وبالإشارة إلى الإجراءات اللائحية المتبعة حال تقديم الاستجواب تضمنت المادة رقم (135) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة التالي: «يبلغ الرئيس الاستجواب إلى رئيس مجلس الوزراء أو الوزير المختص فور تقديمه ويدرج في جدول أعمال أول جلسة تالية لتحديد موعد للمناقشة فيه بعد سماع أقوال من وجه إليه الاستجواب بهذا الخصوص».

وعن موعد مناقشة الاستجواب نصت المادة آنفة الذكر على أنه «لا تجرى المناقشة في الاستجواب إلا بعد ثمانية أيام على الأقل من يوم تقديمه وذلك في غير حالة الاستعجال وموافقة رئيس مجلس الوزراء أو الوزير حسب الأحوال».

وتعطي المادة من وجه إليه الاستجواب الحق في أن «يطلب مد الأجل المنصوص عليه في الفقرة السابقة إلى أسبوعين على الأكثر فيجاب إلى طلبه ويجوز بقرار من المجلس التأجيل لمدة مماثلة ولا يكون التأجيل لأكثر من هذه المدة إلا بموافقة أغلبية أعضاء المجلس».

وفي عودة إلى جدول الأعمال من المقرر أن يناقش مجلس الأمة تقارير لجنة الميزانيات والحسابات الختامية البرلمانية المتعلقة بعدد 16 جهة حكومية.

وكذلك من المقرر أن ينظر المجلس في المداولة الثانية في ثلاثة مشاريع قوانين أحدها بشأن تنظيم التأمين والإشراف والرقابة عليه وآخر بشأن المناقصات العامة إضافة إلى تعديل بعض أحكام قانون العمل في القطاع الأهلي.

ومن المتوقع أن يناقش المجلس مجموعة أخرى من المشاريع والاقتراحات بقوانين أبرزها (نزع الملكية والاستيلاء المؤقت للمنفعة العامة) و(تنظيم مهنة المحاماة أمام المحاكم) و(العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية لسنة 2019) و(الأحوال الشخصية الجعفرية) و(العمل الخيري).

وأدرج على جدول أعمال الجلسة عدد من طلبات المناقشة المقدمة من الأعضاء أحدها بشأن (قضية الشهادات المزورة وغير المعتمدة وغير المعترف بها) وآخر حول (سياسة الحكومة المتبعة نحو المقيمين بصورة غير قانونية) لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنهما وتبادل الرأي بصددهما.

ومما تضمه طلبات المناقشة المقدمة من الأعضاء (شروط الإعلانات عن شغل الوظائف بالهيئات والمؤسسات العامة) و(تزوير وثائق الجنسية الكويتية وما يتعلق به ومعايير وتعريف بند الأعمال الجليلة الذي يتم تجنيس البعض بموجبه) لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنهما وتبادل الرأي بصددهما.

ويتضمن جدول أعمال الجلسة تقارير اللجان البرلمانية عن طلبات التحقيق وتقارير اللجان البرلمانية حول المشاريع أو الاقتراحات بقوانين وتعديلاتها.

الجدير بالذكر أن هذا الاستجواب الذي يعتزم تقديمه عضوا مجلس الأمة الدكتور بدر الملا ورياض العدساني إلى وزير المالية الدكتور نايف الحجرف هو الاستجواب الـ101 في تاريخ استجوابات مجلس الأمة.

وشهدت مسيرة الحياة البرلمانية في الكويت خلال السنوات العشر الماضية نحو 55 استجوابا أفضت الى نتائج مختلفة.

- الحجرف : المساءلة حق أصيل كفلها الدستور للنائب و «سنتعامل معها وفق الأطر الدستورية ولا يوجد ما نخشاه»
- العدساني: سنحاسب وزير المالية على أدائه.. وسنوضح الحقائق بالأدلة في الاستجواب
- هناك استباحة للمال العام في قضايا عديدة من بينها عدم التعامل بالشكل المطلوب مع قضية المدير الأسبق للتأمينات
- المجلس يناقش تقارير لجنة الميزانيات والحسابات الختامية البرلمانية المتعلقة بـ 16 جهة حكومية

أرجأت البت في «تنظيم التأمين» إلى الأسبوع المقبل

«المالية» توافق على تعديلات «المناقصات» بزيادة أفضلية المنتج المحلي إلى 20 %

جانب من اجتماع اللجنة البرلمانية

وافقت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في اجتماعها أمس على تعديلات بشأن قانون المناقصات العامة 49/2016، وأرجأت البت في مشروع قانون تنظيم التأمين لاجتماع يعقد الأسبوع المقبل.

وقال رئيس اللجنة النائب صلاح خورشيد إنه بخصوص قانون المناقصات فقد ناقشت اللجنة التعديلات المقدمة من مجموعة من النواب على المداولة الأولى التي صوت عليها المجلس في جلسته الماضية.

وبين أن من بين تلك التعديلات انضمام صندوق المشاريع الصغيرة والمتوسطة لمجلس الإدارة في لجنة المناقصات المركزية ومدة العضوية ومدة التظلمات.

وكشف عن موافقة اللجنة على جميع التعديلات المقدمة على أن يكون التقرير جاهزا على جدول اعمال جلسة الأسبوع المقبل وليس جلسة الغد للتصويت عليه في المداولة الثانية.

وأوضح خورشيد انه فيما يخص قانون تنظيم التامين الذي يتضمن أكثر من ٦٤ مادة فقد ناقشت اللجنة ملاحظات النواب في المداولة الأولى حول أفضلية تبعية قانون التامين لوزارة التجارة أو هيئة أسواق المال أو البنك المركزي أو أن يكون هيئة مستقلة. وأضاف "اتضح لأعضاء اللجنة أن وجوده تحت مظلة وزارة التجارة خطأ وغير صحي لأن قطاع التامين مهم جدًا ويحتوي على ما لا يقل عن ١٥ مليار دينار يتم تداولها بين وثائق وأموال مستثمرة ويعتبر ثالث قطاع في الدولة من حيث الإمكانات المادية".

وأشار خورشيد إلى أن اللجنة ارتأت تكوين وحدة خاصة بالقطاع تكون تحت مظلة وزير التجارة كوحدة التحريات التي تعمل تحت مظلة وزير المالية، على أن تكون مستقلة وفق اختصاصاتها ويكون لها امتيازات.

وبين أن ذلك يتطلب تعديلا على نص القانون، ولذلك تم تأجيل البت في الموضوع إلى اجتماع الأحد المقبل لمناقشة هذا الأمر والانتهاء من التقرير النهائي ورفعه إلى مجلس الأمة لمناقشته في جلسة الأسبوع المقبل.

وقال مقرر اللجنة النائب فيصل الكندري في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن التعديلات على قانون المناقصات تخص المشروعات الصغيرة للمبادرين، لافتا إلى أن اللجنة صوتت على التعديلات كافة وأهمها زيادة نسبة أفضلية المنتج المحلي من ١٥ إلى ٢٠ ٪ ، إضافة إلى وضع ممثل من صندوق رعاية المشاريع في لجنة التصنيف.

وثمن الكندري جهود الشباب المبادرين على ما قدموه في اللجنة المالية من ملاحظات مهمة حول هذه التعديلات، مؤكدا أهمية مشاركتهم في مشاريع الدولة بما فيها مؤسسة البترول.

وقال إن المشاريع الصغيرة والمتوسطة هي الركيزة الأساسية لبناء الاقتصاد الوطني المتين للدولة، مشيرًا إلى أن الدول التي يشارك شبابها في التنمية الاقتصادية كانت الأكثر قدرة على تجاوز الأزمة التي حدثت في ٢٠٠٨، وتميز اقتصادها بالثبات والقوة.

وأضاف الكندري أن أعضاء اللجنة اتواجيهم تجاه الشباب المبادرين بإتاحة الفرصة لهم للدخول في مشاريع الدولة، متمنيًا أن تعود تلك المشاريع عليهم بالمنفعة المادية والمعنوية وتقديم ما هو أفضل للكويت.

ناقشت ميزانية الشركة للسنة المالية الجديدة 2020/2019

«الميزانيات»: قصور في النواحي التخطيطية والتنفيذية في «نفط الكويت».. ولا تحقيق للطاقة الإنتاجية المستهدفة

- عبدالصمد: ارتفاع الملاحظات المسجلة بنسبة 77 % عن السنة المالية التي سبقتها لتصل إلى 166
- عدم وضوح رؤية الشركة لإستراتيجية تطوير الغاز أدى إلى تأخر الاستفادة من إنتاجه لمدة 12 سنة

جانب من اجتماع لجنة الميزانيات البرلمانية

تؤكد استمرار تكرار ذات الجوهر في الملاحظات دون إيجاد حل جذري لها، حيث شكلت ملاحظات المشاريع والعقود النسبة الكبرى بواقع 66 % من إجمالي الملاحظات بحيث تعد ظاهرة تأخر إنجاز المشاريع منذ سنوات هي السمة الأبرز على ملاحظات الديوان المسجلة لشركة نفط الكويت.

وذكر أنه تبين للجنة بأن ذلك قد انعكس بالسلب على عدم تحقيق الشركة للطاقة الإنتاجية المستهدفة من النفط الخام والغاز وفق الاستراتيجيات الموضوعة من قبل مؤسسة البترول الكويتية والتي تتراوح ما بين 3.5 مليون برميل يوميًا في سنة 2015 و4 ملايين برميل يوميا في سنة 2020 بالنسبة لإنتاج النفط الخام.

وأوضح انه بلغ الإنتاج الفعلي في السنة المالية 2017/2018 ما يقارب 3.1 مليون برميل يوميًا، مع التنويه إلى استمرار توقف الإنتاج في المنطقة المقسومة لكل من منطقتي (الخفجي والوفرة)، أما الطاقة السنوية المستهدفة فقد لوحظ فارق 95 الف برميل ما بين الإنتاج الفعلي وما بين المخطط له في ميزانية السنة المالية 2017/2018 والبالغ ما يقارب 3.2 الاف برميل.وأشار إلى أن الشركة وفقا للبيانات الفعلية للإنتاج لم تحقق الكميات المستهدفة أو تتجاوزها في آخر 9 سنوات إلا 3 مرات فقط. وبالرغم من ضخامة المبالغ المستثمرة في المشاريع الرأسمالية إلا أن ذلك لم ينعكس على القدرة الإنتاجية للشركة.وأكد أنه رغم ضخامة الاستثمارات التي تنفذها شركة نفط الكويت في مجال الغاز إلا أنها لم تحقق كمية الإنتاج المستهدفة في آخر 10 سنوات بحيث انخفض الإنتاج الفعلي بنسبة 61 % عما هو مستهدف في السنة المالية 2017/2018 ليبلغ 215 مليون قدم مكعب، مع عدم وضوح رؤية الشركة لاستراتيجية تطوير الغاز ما أدى إلى تأخر تشغيل أحد المشاريع وتحمل الشركة لخسائر مالية نتيجة إلغاء أحد المشاريع إضافة إلى احتمالية تعرض الشركة لمطالبات تعويضية من بعض المقاولين بالإضافة إلى تأخر الشركة من الاستفادة من إنتاج الغاز لما يقارب 12 سنة.

ولفت إلى أنه سبق للجنة أن ناقشت اسباب ظاهرة تأخر شركة نفط الكويت في إنجاز مشاريعها في تقاريرها السابقة والتي لوحظ تكرارها في ملاحظات ديوان المحاسبة والمتمثلة بالخلل في آلية تأهيل مقاولي العقود النفطية رغم توصية اللجنة بضرورة إعادة النظر في آلية التأهيل وأعمال المقاولين والأوامر التغييرية وتحديد نطاق أعمال العقود والتأكد من ملاءمتهم المالية وغيرها من المواضيع ذات الصلة.

ونوه بعدم التخطيط الفني والمالي السليم مع وجود توصية سابقة للجنة لمعالجة القصور في الناحية التخطيطية والتنفيذية وإعداد الدراسات المالية الملائمة والكافية قبل تنفيذ المشاريع مع ضبط تكاليف إنشائها، وكذلك بالنسبة لعدم إحكام صيغ العقود وقصورها في الحفاظ على حقوق الشركة وعدم الدقة في تحديد بنودها، إضافة إلى قصور الشركة في متابعة ومراقبة تنفيذ تلك العقود وعدم اتخاذ إجراءات حازمة مع بعض المقاولين.

وقال إنه تبين للجنة عدم وجود علاقة طردية ما بين المصروفات التشغيلية والإنتاج للشركة والتي لوحظ زيادتها بنسبة 21 % في ميزانية السنة المالية الجديدة 2019/2020 لتبلغ 2.4 مليار دينار بالرغم من انخفاض تقديرات الكميات المنتجة بنسبة 7 % ، حيث تركزت الزيادة في المصروفات بمقدار 87% في العقود والمصروفات العامة والاستهلاك.

وأفاد بأن اللجنة ناقشت ما يتعلق بالمصروفات المستردة، أي ما تتحمله الميزانية العامة للدولة لتعويض مؤسسة البترول الكويتية للأنشطة الإستراتيجية الخاصة بالدولة بحيث تخصم تلك المبالغ من الإيرادات النفطية مباشرة ما يسهم بانخفاض صافي الإيرادات النفطية.وأوضح أن المؤسسة تسترد من الدولة صافي المصروفات التشغيلية لشركة نفط الكويت ويتم اعتمادها من وزارة النفط دون وجود أدوات رقابية تكفل التحقق من سلامة تلك التقديرات، فضلا عن أن المبالغ المستقطعة لا يتم التحقق من سلامتها.